

على ضوء ما تقدم من الدراسة لأحد أهم القطاعات الحيوية والصاعدة والتي تتميز بالاستقرار والموثوقية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تمويلها وعلاقتها بالقروض البنكية التي توفرها البنوك التجارية، حيث أنّ القروض البنكية تحوز على اهتمام كبير في هذا النوع من المؤسسات وذلك للدور الفعّال الذي تؤديه في توفير التمويل لهذه المؤسسات، فهي تمثل العامل المهم الذي تعتمد عليه المؤسسة قبل أن تفكر في أي مشروع استغلال أو استثمار، فغالباً ما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك كموّل أول وأساسي وبنسب أكبر من باقي المؤسسات الأخرى.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها ببنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة جيجل 308 تعرّفنا على الدور الفعّال لهذا الأخير في تمويل هذا القطاع ومجال تعامل البنك مع هذه المؤسسات، كما ركّزنا على كيفية تمويلها بقروض الإستغلال باعتبارها قروض تمويل بالسيولة، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل الإدارية والتمويلية ويعتبر هذا الأخير من أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات وتعرقل مسارها التنموي؛
 - تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على السيولة البنكية في بداية نشاطها أمّا في باقي الحالات فيلجأ إليها بنفس الدرجة؛
 - تتبع البنوك التجارية سياسة إقراضية حذرة إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال فرض العديد من الضمانات التي تقلل من فرص استفادتها من القروض؛
 - يأخذ البنك بعين الإعتبار الوضعية المالية للمؤسسة عند منحها للقروض فيقوم بدراسة المؤشرات المالية والنسب المالية وذلك بالاعتماد على الميزانيات المالية للثلاث سنوات الأخيرة بالإضافة إلى دراسة الهيكل والبنية المالية للمؤسسة ويتوقف على نتائج هذه الدراسة قبول منح القرض أو رفضه؛
 - تعتبر قطاعات البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات من أهم القطاعات المستفيدة من القروض البنكية التي يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة جيجل 308-
- وعلى ضوء ما سبق طرحه من نتائج حول موضوع دراستنا نقدّم جملة من الإقتراحات التي نراها مناسبة ونلخصها في النقاط التالية:

- تكييف النظام البنكي مع متطلبات تطوير المؤسسات

تنوع آليات التمويل البنكي لا يكفي بل يجب الاعتماد على المتابعة الميدانية لتفعيل نشاط هذه المؤسسات؛

- العمل على تخفيض معدلات الفائدة والتقليل من الضمانات المفروضة على القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الإجراءات الأخيرة المتخذة من طرف الوزير الأول للحكومة الجزائرية بخصوص تخفيض نسبة الفائدة على قروض تشغيل الشباب إلى 1% ثم اللجوء إلى إلغائها من خلال تكفل خزينة الدولة بدفعها بدلاً من الاستفادة من القرض؛

- ضرورة الإهتمام أكثر بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالعمل على إنشاء صناديق وبنوك متخصصة بتمويلها وبالتالي تأخذ بعين الإعتبار خصوصية هذا النوع من المؤسسات كوكلاء المحرك الأساسي لعجلة التنمية الإقتصادية.

وفي الأخير نشير إلى أنّ الإقتراحات المقدمة تبقى مجرد محاولة منّا إلى إلقاء الضوء على الجوانب الهامة التي يجب معالجتها حتى يتم النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوعنا وأن نكون قد استوفيناها حقّه رغم كل الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث في هذا الموضوع ونتمنى أن نكون قد وفقنا في إيصال المعلومات الصحيحة والواضحة لزيادة رصيد القارئ ومساعدته على القيام ببحوث أخرى يستفيد منها مستقبلاً.